

فلسطين واسرائيل ٢٠١٤-٢٠٢٠ - المؤرخ ايلان بابيه

تعتبر العملية السلمية بين فلسطين واسرائيل معجزة طبية، فقد ماتت مرات عديدة ثم بعثت للحياة قبل انهيارها كلياً. واستمرت العملية السلمية برغم كل الظروف، ليس بسبب وجود امل ولو بسيط بأنها ستنجح وانما استمرت بسبب الحصاص التي تتقاسمها الاطراف المشاركة في العملية التفاوضية مع مرور السنوات. وتعلم حكومة اسرائيل بأن عملية السلام تجنب اسرائيل العزلة الدولية والمقاطعة العالمية وفرض العقوبات.

فطالما عملية السلام مستمرة ستستطيع اسرائيل الاستمرار في مشروع توسعها الاستيطاني في الضفة الغربية والعمل بسياسة الترانسفير لترحيل الفلسطينيين من هناك، وهذا يشمل منطقة القدس الكبرى وبالتالي تخلق معطيات على الارض تمنع احتمالية اي حل مستقبلي. والحصانة التي تمتلكها اسرائيل يتحمل مسؤوليتها بالدرجة الأولى الانحياز الامريكي الذي يمتاز بعدم مصداقية، إضافة إلى العجز الأوروبي والدولي.

وتنقسم القيادة الفلسطينية حول مسألة استمرارية العملية التفاوضية، فقد اكد مسؤولون في قيادة السلطة الفلسطينية أن تأسيس السلطة هو انجاز وطني حقيقي ويجب الحفاظ عليه. وبالمقابل هناك آخرون من ضمنهم الرئيس عباس من الذين يشككون بشرعية السلطة الفلسطينية واحتمالية تحقيق السلام. صحيح أن هناك تهديدات قيلت على لسان الرئيس الفلسطيني محمود عباس حول تسليم الاسرائيليين المفاتيح من اجل تشكيل ضغط على اسرائيل. ولكن بعد ربيع ٢٠١٤ أصبحت هكذا تهديدات حقيقية اكثر واليأس أكبر وبالتالي امكانية نجاح حكومة توافقية أكبر.

وتعتبر الجهود من أجل الوحدة مؤشراً بأن القليل ممن أيدوا العملية التفاوضية بالماضي إضافة إلى المراقبين يعملون جاهدين على الا تتكرر المعجزة الطبية نفسها لأن الاموات لا يعودون. معظم من يحاولون ويفهمون ويتكهنون حول ماذا يمكن أن يحدث لو لم تبعث العملية السلمية، ويرون ان أي خيارات بديلة ستكون كارثية. فاليسار الصهيوني والحركات التحررية المؤيدة للصهيونية في الغرب يناقشون كابوس الدولة الواحدة ثنائية القومية، ليس فقط لانها ستعني انتهاء الصهيونية بل ايضاً ستخلق حقيقة أسوأ للشعبين (على أساس أن الأسوأ لم يحصل للفلسطينيين حتى اللحظة!!).

ويفسر اليسار الصهيوني الاسرائيلي مسألة غريبة تحديداً حول تفسيراته لما ورد بالتوراة من مخاطر الدولة الديمقراطية الواحدة ثنائية القومية. وقد حذر كثير من هذا الموضوع.

السيد اوري افيري في عدد من كتاباته. وكثير من الاسرائيليين وصفوا مشاهد الحرب الأهلية

القادمة. أما من الجهة الفلسطينية فيرى الفلسطينيون أن الحل الوحيد هو حل الدولتين لشعبين حيث أنه يحظى بتأييد دولي واسع، لهذا يجب الاصرار على تحقيق ذلك؟ ويتشارك في وجهة النظر تلك عدد قليل من اصدقاء فلسطين الحقيقيين. وبالرغم من الاختلاف الجوهرى في كيفية تحديد معالم الدولتين والرؤية لهذا الحل بين الوسط واليمين الاسرائيلي بمقارنة مع اليسار الصهيوني أو أحزاب مثل حداث والتجمع في اسرائيل وبين اعضاء السلطة الفلسطينية ومؤيدي الفلسطينيين في العالم المتنور، هناك توافق حول هذا الموضوع في أي حوار سياسي للقضية في فلسطين والعالم.

هل ستستمر هذه السياسة في العام ٢٠١٥؟ هناك أصوات تظهر بوضوح أكبر في المجتمع الفلسطيني وبين النشطاء اليهود الصهيونيين لاستبدال تأييدهم المتجذر لحل الدولتين ببحث بدائل جديدة تتلاءم والواقع الجديد. ولقد بات واضحا على ارض الواقع أن الخطاب المتشدد المهيمن حول السلام لا علاقة له بتحقيق السلام واي محاولة لانعاشه ستعتبر عقيمة. فقد اختفى اليسار الصهيوني من الساحة السياسية في اسرائيل لعدة اسباب ومقاصد وبقي خيار سياسي واحد ووحيد، وهو إما ائتلاف حكومي بين اليمين والوسط العلماني أو ائتلاف حكومي بين اليمين واليهود المتشددين. ولا اعتقد بأن هذا الواقع مؤقت ولا يمكن تصور أي تغير باللعبة من حيث نشوء تيار يساري جديد يرجح الكفة في اسرائيل. ومن يتأمل حدوث هذا الاحتمال يبخس من العملية الفكرية للمجتمع اليهودي في اسرائيل منذ تأسيس الدولة عام ١٩٤٨ والذي وضع امام مدحلة بخارية ضغطت مسألة الهلع الاسرائيلي القديم من الأمم المعادية المحيطة بهم مدموجا بالكره الاستعماري النموذجي من قبل السكان الاصليين، فنتج عن كل ذلك خطاب عنصري مرعب، وبالتالي لا يمكن ان تتغير الطبقات العنصرية المتشددة ولا يمكن أن تختفي كما حصل في دولة جنوب افريقيا العنصرية.

وتستطيع المشاريع التعليمية المضادة والمقاومة الفعالة والضغط الخارجي ان تخلق تحولا داخل المجتمع الاسرائيلي ولكن تلك المشاريع هي عمليات طويلة ممكن ان تصد نتيجة للمخاطر الآنية المنبثقة من انهيار الجهد الديبلوماسي وبالتالي لا تؤدي إلى أي نتيجة. وأما بالنسبة لحركة المقاومة فهي ما زالت مجزأة ويجب أن تجتاز واقعا تاريخيا مستحيلا نتيجهته ظهور عدة مجموعات فلسطينية مختلفة لها اجندات الوطنية والتي تطورت بسرية منذ عام ١٩٤٨. ومن جهة اخرى تعتبر الوحدة الفلسطينية عملية طويلة ايضا طالما هناك مناعة عند المجتمع الاسرائيلي ضد فيروس العنصرية الذي لم بها. إضافة إلى ذلك فإن حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات وبالرغم من انجازاتها العظيمة لم تستطع الوصول للنخب السياسية في الغرب حيث انهم من يوفر الحماية والحصانة لاسرائيل فعليا على الأرض.

ويواجه القليل من الشجعان في اسرائيل المجتمع العنصري بكافة تجلياته، السياسة الممنهجة للتطهير

العراقي في النقب ويافا وعكا والناصره والقدس الشرقية والأغوار وجبال جنوب الخليل إضافة إلى المظاهر الدستورية حيث ضربت موجة عنصرية شديدة الكنيست الاسرائيلي. وبينما تواصل حملة المقاطعة انجازاتها كل يوم، وبينما نشهد جهودا حقيقية للوحدة الوطنية الفلسطينية على الأرض، ولدت دولة جديدة: اسرائيل الكبرى. فقد انهدت اسرائيل ضم مناطق C في الضفة الغربية وحجز مناطق A وB في قفص ، واذا لم تقاوم هذه الدولة الجديدة سيكون مصير الضفة الغربية كمصير غزة العنيدة. وفي هذا القفص لا يوجد حيز للتوسع المكاني ولا مصادر للتنمية والتقدم وهناك حظر فعلي لمقاومة الدولة الجديدة تحت مسميات مثل الحرية والتقدم واهمها الوطنية.

ولا يزال هذا السيناريو الذي تجلى أمام أعيننا ولكن علينا ان نواجهه خلال السنوات القادمة بالرغم من ذلك. ومن يتابع مؤشرات العنصرية والديمقراطية في اسرائيل يرى امتداد هذه الحقيقة المرة والتي تتجه نحو عصر قوانين عنصرية ومشاريع تهديد عنصرية والزيادة الصادمة للاعتداءات على الفلسطينيين تحت شعار (قائمة الاسعار) والتي تشمل تدمير الممتلكات الفلسطينية والاماكن المقدسة في اسرائيل الكبرى الجديدة وفي ظل مجالس محلية عاجزة وقوات امن لا مبالية حيث تنتشر الجريمة المنظمة في المناطق الفلسطينية المهمشة والأحياء والقرى التي انتشرت فيها البطالة والفقر بشكل غير مسبوق بين نهر الأردن والبحر المتوسط. وهذه حقيقة صعبة يجب مواجهتها مع انها تركت سليمة جزئيا بسبب الجهود الضائعة في عملية سلمية على ثلاثة محاور تتعلق بالواقع الذي يجب ان يستهل. المحور الأول يتعلق بالسياسات الاسرائيلية الشاملة التي حجبت الخط الاخضر منذ سنوات عدة والتي تعامل الكل الفلسطيني بنفس الطريقة. فهناك ايجابيات للفلسطينيين حملة الجنسية الاسرائيلية ولكن هذه الايجابيات في طريقها إلى الاضمحلال. فكما ذكرت سابقا، هذا لا يتعلق فقط بان اسرائيل أصبحت أقل اهتماما من حيث توفير تلك الامتيازات وانما لنمو المعرفة بان هناك تمييزا عنصريا ينفذ براءة في اسرائيل نفسها وهذا ليس أقل ظلما من الاحتلال المباشر للضفة الغربية والحصار الطويل والممتد على غزة وقطاعها.

عندما ينبع الاضطهاد من نفس المصدر فيجب أن تكون مقاومته مركزة اكثر. وانا لا أشير هنا أنه في المستقبل القريب سيكون هناك استراتيجية فلسطينية موحدة ولكن يجب على من يؤيد اهمية النضال الفلسطيني الاسرائيلي المشترك أن يقدم تصورا دوليا يواجه التطهير العرقي في فلسطين ككل وليس في جزء منها. ففي هذا الوقت تحديدا من المحتم القيام بجدل حقيقي وواضح حول الخيارات الجديدة بدل المعادلة الميتة. إعادة تأطير العلاقة العربية-اليهودية في فلسطين التاريخية بات مشروعا حاسما يجب أن يبدأ.

ومهما كان المقترح حول الكيان السياسي المستقبلي يجب ان يكون على اساس المساواة الكاملة لكل

سكان الدولة بالإضافة إلى من طرد منها. فيجب أن يطور الكيان النموذجي المستقبلي من خلال الاجسام التمثيلية الحالية بالإضافة إلى تمثيل جديد ممكن أن يظهر. ولكن من اجل التقدم وتفادي الشلل الخيالي الذي يفرض علينا، فيجب على من يؤيد حل الدولتين ويريد تحقيقها أن يقدم لنا نظاما سياسيا وايدولوجيا ودستوريا واقتصاديا واجتماعيا لمن يعيش في فلسطين واسرائيل على حد سواء.

أما المحور الثاني فهو المتعلق باللجئين الفلسطينيين، فطالما تناقش هذه القضية في اطار الخطاب العقائدي القديم للسلام وحل الدولتين سيبقى الخطاب هامشيا وتحقيقه ممكنا فقط في حالة واحدة وهي عودة اللاجئين لدولة فلسطين المستقبلية. وياتي الجدل في قضية اللاجئين مرتبنا بنقطتين: اولاً، تحليل الرفض الاسرائيلي للعودة كمظهر من مظاهر عنصرية تلك الدولة. وثانياً، ضرورة تحديد مصير اللاجئين في ضوء ازمة اللاجئين السوريين والتي تشمل عددا كبيرا من الفلسطينيين.

في اطار الجهد الديبلوماسي المبني على اساس حل الدولتين، فإن رفض اسرائيل المتواصل للعودة بحجة أن عودة الفلسطينيين ستؤثر على الاغلبية الاسرائيلية في الدولة. فالشرعية الدولية وبشكل غير مباشر أعطت الضوء الاخضر لاسرائيل من أجل استخدام اي وسيلة ممكنة للحفاظ على الأغلبية اليهودية. وفي هذا المجال لا يوجد فرق بين الموقف الاسرائيلي الراض لحق عودة اللاجئين ومشاريع التطهير العرقي الاسرائيلي ضد الفلسطينيين من حيث ضم وادي عارة للضفة الغربية أو اقتلاع البدو من النقب أو إخلاء القدس الشرقية وغور الأردن من السكان. والسلام مع دولة تمارس سياسات عنصرية ضد مواطنيها لا يمكن تحقيقه ولم يسبق له ان تحقق ايضا من قبل الدول الاشد تطرفا فيما يتعلق بالمجتمعات المهاجرة لدولهم.

الموضوع الآخر المتعلق بقضية اللاجئين هو مصير اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، ولبنان، وتركيا، والاردن في ضوء الحرب الاهلية في سوريا. تفتخر اسرائيل بجانبها الانساني عندما تقول للعالم بأنها استقبلت مقاتلين سوريين في مستشفياتها مع ان جيرانها الأربعة بالرغم من العلاقات المعقدة استوعبت مئات الالاف من اللاجئين. وحتى لو لم يكن هناك اهتمام اسرائيلي بهؤلاء اللاجئين والاكثرية منهم فلسطينيون، وذلك يوجب على كل فلسطيني في معسكر السلام داخل وخارج فلسطين أن يشير إلى الرابط بين المأساة السورية والقضية الفلسطينية. فهناك حاجة لوضع حق عودة اللاجئين للبلاد التي هجروا منها بصورتها القديمة والجديدة لمصادقة اسرائيلية كبادرة انسانية.

فحق العودة يجب ان يوضع كأولوية في اسرائيل وهناك مؤشرات مبدئية بأن اجندة النشاط السياسي في اسرائيل توجه في هذا الاتجاه. النكبة ما زالت تحدث اليوم وليس في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط فعند انطلاق اي حوار حول المصالحة يجب اخذ هذه النقطة كاتلافة وكخطوة تمهيدية للاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين بالداخل المحتل (في اسرائيل) أي ما يقدر بحوالي ٢٥٠٠٠٠ لاجئ للعودة إلى بيوتهم أو مناطق مجاورة. هناك امكانية ان يحظى حق هذا الانسان المهجر داخليا على اجماع داخل اسرائيل بمواجهة سياسات التطهير العرقي المستمر حتى اللحظة. فاللجوء الداخلي هو شهادة من الماضي على الصراع القائم حاليا وضده. أما كيف سيعود للاجئين فهي مسألة مركزية لأي حوار داخلي حول فلسطين واسرائيل في هذا القرن.

أما المحور الثالث والاخير هو غياب الخطاب الاشتراكي من الجدل حول فلسطين. وهذا الغياب هو واحد من الاسباب الرئيسية بان معسكر السلام في اسرائيل (وجي ستريت في الولايات المتحدة كمثل) لا علاقة لهم بالليبرالية الجديدة. هذا الرأي الدولي لا يعارض الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة ولكن لديه موقف حول الاضطهاد الاقتصادي والاجتماعي الذي لا يفرق بين ساكن الضفة الغربية ومواطن اسرائيلي. للأسف حقيقة ان طبقة اليهود المسحوقة في اسرائيل، تحديدا اليهود/العرب، يتشاركون في الفكر العنصري المتطرف أو كره الذات العربية كما يصفها بعض النقاد. ولكن هذا المأزق هو سبب آخر جيد لضرورة عدم الاستسلام عن ذلك الرأي الدولي الذي يتحدى الوضع الاقتصادي الحالي وليس فقط السياسي بين نهر الاردن والبحر المتوسط.

الاصرار على هذا الرأي يستقى من تجربة جنوب افريقيا ما بعد الصراع، وتعتبر هذه التجربة مخيبة للأمال بسبب بقاء نظام اقتصادي يميز ضد المجتمع الافريقي هناك. فمن يمثل هذا الرأي مؤسسيا، وجمعيا، وفرديا يقع على عاتقه مسؤولية كبيرة في تحويل الجدل من جدل يقف عند الخط الاخضر لاطلاق جدلٍ يشمل الكل الفلسطيني في سياق الشرق الاوسط المستقبلي بشموليته. حتى عام ٢٠٢٠ سنواجه رأسمالية اسرائيلية أكبر وأكثر عنصرية منشغلة بالتطهير العرقي لفلسطين. ولكن ستعتبر هذه فرصة جيدة لأن تكون هذه الدولة منبوذة وستطالب القوى الدولية بالنظر إلى بدائل لهذا الحكم. ما لا يجب ان يسمعه هو الخطاب القديم غير المرتبط بالسياق الحالي حول الصراع والعمل على تحقيق العدالة والديمقراطية في فلسطين.

ترجمة تامي ريفيدي - منسقة البرامج والانشطة - مؤسسة ياسر عرفات